OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 10/ 04/ 2023
تاريخ القبول: 21/ 06/ 2023

مجلة الآداب

الدلالات التربويَّة في علم مختلف الحديث ومشكله

د. خديجة بنت عمرو بن هاشم الهاشمي *
kahashimi@uqu.edu.sa

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدلالات التربوية لعلم مختلف الحديث ومشكله، والتأكيد على ذلك باستخراج وبيان الدلالات التربوية المتضمنة بعض الأحاديث المختلفة والمشكلة، التي تتناول جوانب حياتية مختلفة، وينقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو التالي: المبحث الأول: لمحة موجزة عن نشأة مختلف الحديث ومشكله، المبحث الثاني: الدلالات التربوية لبعض الأحاديث المشكلة والمختلفة، وليتحقق ذلك استخدم المنهج الوصفي والاستنباطي، وقد توصل البحث لعدة نتائج أبرزها: أن دراسة علم مختلف الحديث ومشكله وتفقّه الباحث التربوي فيه يكسبه ملكات علمية، وشرعية، تؤهله للعمل التربوي في ضوء المصادر الشرعية، وأنَّ الأحاديث التي ظاهرها التعارض أو الإشكال مليئة بالدلالات التربوية إذا فهم الباحث التربوي كيف يمكن الجمع بينها، كذلك إكساب المربي والمتربي الطمأنينة، واليقين، بثبات التربية الإسلامية المستقاة من أهم مصادرها وهو الحديث النبوي.

الكلمات المفتاحية: الدلالات التربوية، مختلف الحديث، الحديث النبوي، التربية الإسلامية.

* أستاذ الأصول الإسلامية للتربية المساعد - قسم التربية الإسلامية والمقارنة - كلية التربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الهاشمي، خديجة بنت عمرو بن هاشم، الدلالات التربويَّة في علم مختلف الحديث ومشكله، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع3، 2023: 535-565.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i3.1598

OPEN ACCESS
Received: 10/04/2023
Accepted: 21/06/2023

مجلة الآداب

Educative Implications of Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambiguous Narration Hadiths

Dr. Khadijah Bint Amr Bin Hashim Al-Hashimi*
kahashimi@uqu.edu.sa

Abstract:

This study aims to highlight the educative implications of Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambigious Narration Hadiths Science which address different aspects of life. The study is divided into an introduction, two sections, and a conclusion. Section one provided a brief overview of the emergence of Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambiguous Narration Hadiths Science. Section two discussed the educative implications of some Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambiguous Narration Hadiths Science .. To achieve the purpose of the study, a descriptive and deductive approach was used. Result showed that studying Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambiguous Hadith Science equiped Islamic scholar educators with the needed Islamic law knowledge, qualifying them to work in light of religious sources. Moreover, Hadiths apparently contradictory or problematic were shown to be rich in pedagogical implications if the concerned scholar realized how to reconcile them. It was also concluded that a firm Islamic education derived from the Prophet's Hadith instilled reassurance and certainty within both educators and learners.

Keywords: Educative implications, Mukhtalef Contradictory Narration Hadith, Hadith of the Prophet, Islamic education.

*Assistant Professor of Islamic Principles Education, Department of Islamic and Comparative Education, Faculty of Education, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

Cite this article as: Al-Hashimi, Khadijah bint Amr bin Hashim, Educative Implications of Mukhtalef Conflicting Narration and Mushkil Ambiguous Narration Hadiths, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 3, 2023: 535 -565.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: 45، 46]، والصلاة والسلام على رسول الله محمدٍ بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم.

وبعدُ؛

فإنَّ من المقرر شرعًا أنَّ الرسول ﷺ أعلم الخلق بكتاب الله عز وجل، أنزله الله عليه، وأمره ببيانه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: 44] ومن هنا كانت السنة النبوية أصلًا من أصول الدين، تلي كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الأصول، ومنبع العلوم قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: 59].

ومن هذين الأصلين تنبثق العلوم وإليهما تعود، فهما وَحْيٌ مِنْ رب العالمين خالق البشر، والعليم بأحوالهم، وبما يصلح دنياهم وأخراهم، قال جل ثناؤه: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: 14]، ومن كمال علمه، وجميل لطفه سبحانه: أنْ جَعَل النبيَّ ﷺ مبلِّغًا لهذا الدين، وقدوةً للعالمين، وجعل اتِّبَاعَه واقتفاءَ آثارِه سببًا للفلاح في الدنيا والآخرة.

ومن العلوم التي تنبثق عن هاتين المشكاتَيْن: التربية الإسلامية التي تصطبغ بصبغتهما، وتشتق مبادئها وقيمها ودلالاتها وتطبيقاتها التربوية منهما؛ فكانت لها الريادة بين مختلف أنواع التربية في العصور القديمة والحديثة، بينما التربية الإسلامية ثابتة بثبات أصلها، يقول مَن تقدَّست أسماؤه: ﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: 109]، فشتَّان بين من يزرع ليحصد في أرض سَبِخَة، ومن يزرع ليحصد في أرض خِصْبَة.

ولما كانَ علمُ مختلِف الحديث ومشكِله فرعًا من فروع علم السنة النبوية؛ فقد اكتسب أهميتَه من أهمية ما يتعلق به، وهو فقه الحديث، وقد عني به أئمة الحديث عناية عظيمة؛ فعدَّه بعضهم نصف العلم، قال الإمام علي بن المديني رحمه الله: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[1]. ويكفي أهلَ الحديث شرفًا وفضلًا دخولهم في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم حين قال - "نضَّر اللهُ امرأ سَمِع منّا حَدِيثاً فحَفِظَه حتى يُبلّغه، فرُبَّ حاملِ فِقْه إلى منْ هو

أفْقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فِقْه لَيْس بفَقيه"[2]، وقال سفيان بن عُيَينة (ت: 198هـ) معلقا على هذا: "ليس من أهل الحديث أحدٌ إلا وفي وجهه نضرة؛ لهذا الحديث"[3].

فليس مِن شرف يحوزه المشتغل بهذا العلم خيرًا من ذلك، كما أنَّ الاشتغال به يعدُّ تبليغًا عن رسول الله ﷺ، وامتثالًا لأمره، حين قال: "بلِّغوا عَنِّي ولو آية"[4]، ودفاعًا عن سنته المطهَّرة، بمعرفة الصحيح من السقيم، وفهم النص على الوجه المراد منه ليُعْمَل به؛ فتنتشر سنته على وجه الأرض. وإنَّ من أعظم مِنَنِ الله على العبد، أنْ يُوفقه للعناية بهذا العلم، والعمل به، إلى أن يُدعى يوم القيامة ليكون تحت لواء إمامه ﷺ، الذي طالما سلك طريقه، وذهب مذهبه، واقتفى أثره، ولزم مضماره، قال بعض السلف في تفسير قول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْۖ ﴾ [الإسراء: 71]: "هَذَا أَكْبَرُ شَرَفٍ لأَصْحَابِ الحَدِيثِ؛ لأَنَّ إِمَامَهُمْ النَبِيُّ ﷺ"[5].

ولما كانت التربية الإسلامية وثيقة الصلة بالحديث النبوي الذي يعد منبعًا رقراقًا للانتهال منه؛ كان الباحث التربوي في التأصيل الإسلامي في مقدمة الحريصين على تحرِّي السنة، وفهمها، وتطبيقها، ونقلها على الوجه الصحيح، فالنبي ﷺ هو قدوته، وسنته مشكاته، التي يستنير بها حين يوجه السلوك، أو يصنع العقول.

وبناء على الحيثيات السالفة الذكر عَزَمَتِ الباحثةُ على تناول علم مختلف الحديث ومشكله، من حيث إبراز الدلالات التربوية المتعلقة به، مع تطبيق ذلك على نماذج من الأحاديث التي ظاهرها التعارض والإشكال.

موضوع الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة ضرورة إلمام الباحث في التأصيل التربوي بالدلالات التربوية المتضمنة مجال مختلف الحديث ومشكله؛ والعمل بها ويعتبر ذلك من صور تعظيمه للحديث النبوي والذي يتمثل في الإيمان الجازم القاطع بعدم تعارضها أو التشكيك فيها، ويتأكد ذلك يقينًا عند دراسة فرعٍ من فروع علم السنة، وهو مختلف الحديث ومشكله، فتفريط الباحث التربوي في هذا المجال قد يشكِّلُ بابًا يَدخل من خلاله المستشرقون لضرب الأدلة بعضها ببعض تشكيكًا في عصمة نبينا محمد ﷺ مِن الزلل، والخطأ في دعوته، وكما هو مسلّم به أن الطعن في سنته عليه الصلاة والسلام طعنٌ في كل الروافد التي تستقي منها، وتنهل، ومن أبرزها وأهمها: رافد التربية، والتعليم.

وقد أكد هذا الجانب ما أوردته المطيري 2022 من "أن تمكن الباحث في أصول التربية الإسلامية من علوم الحديث ضمان من الوقوع في خطأ الفهم والاستنباط والاستدلال من السنة النبوية "، وأشارت في موطن آخر إلى "ضرورة إدراك الباحث التربوي لمنهجية التعامل مع الحديث النبوي، من خلال صحة فهم النصوص، ومع الوارد منها في الباب الواحد؛ حيث تأتلف النصوص، والحديث إن لم تُجمع طرقه لم تفهمه، حيث إنَّ الحديث يفسر بعضه بعضًا"[6].

كما يؤكد واقع الحال المتمثل في عملي في المجال الأكاديمي كباحثة في مجال التأصيل التربوي مدى الحاجة إلى دراسة هذا النوع من العلوم، وإبراز النفائس التربوية المتضمنة له، وعليه فإنَّ الدراسة الحالية ستجيب عن السؤال الرئيس التالي:

ما الدلالات التربوية المتضمنة علم مختلف الحديث ومشكله؟

أسئلة الدراسة:

تتفرع أسئلة الدراسة لتجيب على السؤال الرئيس، وهو:

ما هي الدلالات التربوية المتضمنة علم مختلف الحديث ومشكله؟

وتنبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما الدلالات التربوية في ماهية (مفهوم) علم مختلف الحديث ومشكله؟
2) ما الدلالات التربوية المتضمنة في بعض الأحاديث المختلفة والمشكلة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- إبراز الدلالات التربوية لعلم مختلف الحديث ومشكله.
2- بيان الدلالات التربوية المتضمنة بعض الأحاديث المختلفة والمشكلة، التي تتناول جوانب حياتية مختلفة.

أهمية الدراسة:

أهمية نظرية:

1-ارتباط موضوع الدراسة بمصدرٍ تشريعيٍّ رئيسٍ للتربية الإسلامية، وهو السنة النبوية.
2-إبراز الدلالات التربوية المتضمنة مختلف الحديث ومشكله من الناحية النظرية أو التطبيقية.
4-لا توجد دراسة تأصيلية -على حد علم الباحثة- في مجال التربية الإسلامية ناقشت توظيف علم مختلف الحديث ومشكله من الناحية التربوية.

أهمية تطبيقية:

1- تغذية الباحث التربوي في مجال التأصيل الإسلامي للعلوم التربوية بضرورة فهم الحديث المشكل والمختلف.

2- تبصير المربين والمعلمين والباحثين في المجال التربوي بأهمية معالجة مستجدات العصر التربوية، في ضوء السنة النبوية وعلومها؛ لأنها النموذج المثالي لتعامل النبي ﷺ مع الواقع والناس.

3- -توجيه المربين والمعلمين بضرورة فهم الحديث النبوي الشريف على الوجه الصحيح، ودراسة العلوم المتعلقة به.

4-رغبة الباحثة في المساهمة في إثراء المكتبة التربوية الإسلامية بدراسة تأصيلية تربوية، مرتكزة على علوم الحديث، وتثري الباحث في مجال التأصيل التربوي.

منهج الدراسة:

المنهج الذي اتبعتْه الباحثة لتحقيق هدف الدراسة: هما المنهجان الوصفي، والاستنباطي، ويتمثل ذلك في الآتي:

1- يتضح استخدام المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الحديث المختلف والمشكل ، وبيان مفهومهما، وتوضيح ما يتعلق بهما من شروط ومسائل.

2- أما المنهج الاستنباطي فاستُخدم في استنباط الدلالات التربوية من بعض الأحاديث.

حدود الدراسة الموضوعية:

استنباط الدلالات التربوية من علم مختلف الحديث ومشكله، ومن بعض الأحاديث النبوية الداخلة تحت هذا النوع.

مصطلحات الدراسة:

تعريف الدلالة في اللغة: من الفعل الثلاثي دل عليه، وإليه، دلالة: أرشد[7]، ودَلَلْتُ بهذا الطريق دلالةً، أي: عرفته[8]، ومنها: الدليل، وهو ما يستدل به.

وقوله تعالى: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ﴾ [الأعراف: 22] يقول القرطبي -حكاية عن غواية الشيطان لآدم عليه السلام وزوجه-: "أي: أرشدهما إلى الأكل من تلك الشجرة التي نهاهما الله عنها، فإشارة الشيطان دال"[9].

واصطلاحًا: دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى والدلالة، كون الشيء بحالة يلزم من العلم به؛ العلم بشيء آخر. والشيء الأول: هو الدال. والثاني: المدلول. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، ووجه ضبطه. فإنْ كان الحكم مفهومًا من اللفظ لغة؛ فهو الدلالة، أو شرعًا؛ فهو الاقتضاء. فدلالة النص: عبارة عمَّا ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهادًا[10].

تعريف علم مختلف الحديث ومشكله:

تعريفه:

سبق أن بينتُ أنَّ هذه الدراسة ترتكز على علم مختلف الحديث[11] ومشكله، وقد ذهب بعض العلماء إلى أنهما يتميز بعضهما عن بعض. بينما ذهب آخرون إلى أن معناهما واحد، وستحاول الباحثة بإذن الله تجلية ذلك من خلال ما رجعت إليه من مصادر، وكما هو المبدأ الأول في كل فنٍّ تبدأ الباحثة بحد حدودٍ للتعريف لغوية واصطلاحية، كما يلي:

المختلف في اللغة:

من الاختلاف، ويدور معنى هذه الكلمة على أصل واحد، وهو: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه. ومنه قول الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل:69] وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾ [الأنعام: 141] أي: في حال اختلاف أُكُلِه[12]، وذكر ابن فارس لها معنيين آخرين هما: (خَلْف) وهو غير قُدَّام. (خَلَف) وهو التغير[13]. وهما في معنى الأول. وتأتي لفظتا المختلِف والمختلَف بكسر اللام وفتحها، وهو من تخالف الأمران، واختلفا إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف[14].

وفي الاصطلاح:

ذُكر في تعريف مصطلح (مختلِف الحديث) أنه: الحديث الذي عارضه -ظاهرًا- مثله[15].

أما المشكل في اللغة:

المُشكل في اللغة: المُختلط، والمُلتبس، يقال: (أشكل الأمر: التبس)، و(أشكل عليّ الأمر، إذا اختلط. وأشكلت عليّ الأخبار، وأحلكت: بمعنى واحد)[16].

وفي الاصطلاح:

هو: الحديث الذي لم يظهر المراد منه لتعارضه مع دليل آخر صحيح[17].

ومنهم من عرفه قائلا: "أما مشكل الحديث فهو أعم من ذلك فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلا في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلا أو لاستحالة معناه أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم"[17].

الفرق بين المصطلحين:

بالنظر إلى كلا التعريفين تتضح الصلة الوثيقة بين اللفظين؛ لأن الاختلاف منصَبٌّ على التعارض، والتمانع، والتضاد بين الأمرين؛ بحيث يمنع أحد الأمرين الآخر، وذلك موجب للالتباس، والاختلاط، والإشكال. وهذا الاختلاف بين الأدلة ليس اختلافًا يؤدي إلى غياب حقيقة الأحكام على المكلَّف؛ فتصبح الأحكام الشرعية عبثًا لا يحصل المقصود منها، وإنما هو اختلاف بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك مما يحتاج إلى فهم النصوص فهمًا سليمًا.

وبناء على ما سبق فإن اختلاف علماء المسلمين وموقفهم من الحديث المختلف والمشكل، هو اختلافٌ أصلي؛ إذْ إنَّ مَن يُقرّ به في الظاهر ومن ينفيه فعلى أساس النتيجة النهائية، وذلك بعد النظر والتمحيص يقع التوفيق والجمع بين المختلف، ويتم تأويل المشكل[18].

أما التعريف الإجرائي (التطبيقي) الذي تبنَّتْه الباحثة في هذه الدراسة فهو: ما ترشد إليه الأحاديث النبوية التي ظاهرها الاختلاف أو الإشكال، من توجيهات تربوية في المجال السلوكي، والإيماني، والاجتماعي، بما يساهم في بناء الشخصية الإسلامية المتوازنة.

وبعد هذا العرض الموجز تظهر دلالات تربوية، منها:

تنمية ملكة التدقيق والملاحظة في الألفاظ، ومعرفة مدلول كل كلمة، فلا يجرؤ الباحث في المجال التربوي على إطلاق قلمه أو لسانه بكلمات وألفاظ دون أنْ ينتبه إلى أبعادها، ومدلولاتها التي يُتوقع أن تفهم من قبل السامع، وإن حصل فيجب عليه حينها الربط بين المواقف والألفاظ، وإزالة التعارض الحاصل حينها، ولا يخفى ما قد يورثه هذا الفعل من تقارب القلوب، أو العلوم والمعارف، أو الكشف عن حقائق قد تكون ملتبسة أو مخفية على طالب العلم، أو المتربي.

كذلك دفع المتعلم والباحث إلى التحلّي بالصبر، والمدارسة، والبحث، والتحرّي لفهم المعاني، ومن ثَمّ استقرار اليقين في نفسه لتقبّل التوجيهات الربانية والنبوية بكل طمأنينة واستسلام، وبذلك يتحقق مبدأ العبودية لله سبحانه وتعالى، والتوقير لقول رسوله الكريم ﷺ.

الدراسات السابقة:

بعد الاستقصاء والبحث عن دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة الحالية، لم تجد الباحثة -على حد علمها- سوى بضع دراسات في هذا المجال بين رسائل دراسات عليا في مجال الفقه، أو الحديث، أو العقيدة، وبحث منشور في مجال التربية الإسلامية، وتفصيل ذلك فيما يلي:

-دراسة خالد بن مدرك العربي، بعنوان: "جهود علماء الغرب الإسلامي في دراسة مشكل الحديث العقدي في القرن السادس الهجري دراسة تحليلية نقدية"(2009)[19]. حيث هدفت الدراسة إلى بيان معالم الفكر العقدي بالغرب الإسلامي، والإفصاح عن منهج وجهود علماء المغرب والأندلس في درس ما يبدو في ظاهر اللفظ النبوي من مشكل عقدي، ورفع الإيهام واللبس الذي فهمه المتكلمون من ظاهرها مما يوهم الوقوع في تشبيه الخالق سبحانه وتعالى.

-دراسة أمين عبد القادر عواطلي، بعنوان: "مختلف الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء دراسة تطبيقية في حد السرقة" (2014)، وهدفت الدراسة إلى مناقشة أثر مختلف الحديث في اختلاف الفقهاء في حد السرقة، وتوضيح قواعد رفع الاختلاف، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الجانب الفقهي والحديثي للمشتغلين بالفقه، أو الحديث؛ ليتكامل لكل منهما منهج نقد الحديث القائم على الرواية والدراية.

-دراسة اسماعيل رفعت فوزي، بعنوان: "مختلف الحديث عند الإمام الشافعي رحمه الله: الريادة، والأسس، والتطبيق" (2015)، حيث يركز البحث على علم مختلف الحديث الذي له أهمية كبيرة في فهم كثير من نصوص السنة النبوية المطهرة، وقد نتج عن البحث أنَّ الامام الشافعي هو من قام بتأصيل هذا العلم، فهو أول من وضع أصوله، وقواعده، ورتب أبوابه، وكشف البحث أيضًا عن الأصول والقواعد لهذا العلم، مع بيان كيفية تطبيقه، وأن نصوص الشريعة لا تتعارض مع بعضها البعض.

-دراسة ياسين وزين، بعنوان: "مختلف الحديث بين الشافعي وابن قتيبة دراسة مقارنة (2016)، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مناهج العلماء الذين ألَّفوا في علم مختلف الحديث، ومعرفة طرائقهم لدفع التعارض الظاهر، حماية منهم لحياض السنة النبوية من هجمات المستشرقين والمستغربين، واتبع الباحث المنهج التحليلي لتبيين معنى مختلف الحديث، ووصفه عند

كلٍّ مِن الشافعي وابن قتيبة. ومن أبرز النتائج: إدراك أنَّ الخلاف في بعض الأحكام الفقهية، أو مسائل الاعتقاد من أسبابه وجود الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

أما في المجال التربوي فلم تجد الباحثة -على حد علمها- سوى دراسة سارة بنت هليل المطيري بعنوان: "حاجة الباحث في أصول التربية الإسلامية لعلوم الحديث (2022)"، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية دراسة علوم الحديث للباحث في أصول التربية الإسلامية، وتحديد الضوابط التي تقيم مسار الباحث في أصول التربية الإسلامية، وتشخيص الصعوبات التي تواجهه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أنَّ تَمَكُّنَ الباحث التربوي من علوم الحديث ضمانٌ من الوقوع في أخطاء الفهم والاستدلال والاستنباط ، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من منهجية علماء الحديث في التوثيق، والتثبت، ونقد النظريات والعلوم المستعارة.

وبناء على ما سبق عرضه يتبين أنَّ أغلب الدراسات السابقة تناولت دراسة مختلف الحديث ومشكله من الناحية الفقهية كدراسة العواطلي، أو من الناحية الحديثية والفقهية معًا، كدراسة ياسين وزين أو من الناحية العقدية كدراسة العربي، وجميعها تختلف عن الدراسة الحالية من حيث الدراسة التربوية، وبيان الجانب العملي، والسلوكي، المتضمن أثر دراسة هذا النوع من العلوم على الباحث التربوي، والحاجة إلى التفقه فيه، واستخراج المعاني التربوية منه، وهذا ما أكَّدَته دراسة المطيري حيث تعتبر الدراسة الحالية مكمّلة لهدفها، ومؤكدة على أهمية تغذية وإشباع الباحث في مجال التأصيل التربوي بمصطلح المختلف والمشكل وأثره على العمل التربوي.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو التالي:

-المقدمة: وتشمل بيان موضوع الدراسة واسئلتها، وأهدافها وأهميتها ومنهجها.

-المبحث الأول: لمحة موجزة عن نشأة مختلف الحديث ومشكله ويشمل:

المطلب الأول: نشأة العلم وأسباب التعارض والإشكال.

المطلب الثاني: الدلالات التربوية المتضمنة مجال علم الحديث رواية.

-المبحث الثاني: الدلالات التربوية لبعض الأحاديث المشكلة والمختلفة.

أولًا: حديث "الْمَاءُ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ"..

ثانيا: حديث "أَفْطَرَ الحَاجِم والمحْجُوم"

ثالثا: حديث ""أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً، فَقَالَ: أَسْلَمْتَ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: إِنِي نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ"

-الخاتمة و فيها أهم النتائج و التوصيات و المقترحات.

-قائمة المصادر و المراجع.

المبحث الأول: لمحة موجزة عن نشأة مختلف الحديث ومشكله

المطلب الأول: نشأة العلم وأسباب التعارض والإشكال.

لقد نشأ علم الحديث منذ عهد النبي ﷺ، فقد كانت تستشكل بعض الألفاظ على الصحابة رضوان الله عليهم؛ فيسألون عنها، فتنكشف لهم معانيها، فقد كان النبي ﷺ هو المصدر الرئيس لتوضيح المعاني المشكلة عندهم، ومن أمثلة ذلك:

عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال "من حُوسِبَ عُذِّبَ "[20]، استشكل الأمر عند الصحابة فأوضح النبي ﷺ ذلك في الحديث الآخر" لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ. قالت عائشة ﷺ فقلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: 7، 8] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ"[21].

واستمرَّ الحال على ذلك، حتى اتسع الأمر، فاحتيج إلى تدوين مثل تلك الأحاديث التي تندرج تحت علم مختلف الحديث ومشكله، وكانت المؤلفات[22] فيه كالتالي:

1-الشافعي (رحمه الله): حيث كان له شرف سبق التدوين لعلمَيْن مهمَّيْن، هما: أصول الحديث، وأصول الفقه؛ من خلال كتابه: "الرسالة"، ثم ألف كتابًا مستقلًّا في علم الحديث هو "اختلاف الحديث" فكان بذلك أول من كتب في هذا العلم نظريًّا، وتطبيقيًّا.

2-ابن قتيبة (رحمه الله): الذي ألف "تأويل مختلف الحديث"، وكان دافعه لذلك هو الرد على أهل الكلام مدافعًا عن الحديث الشريف. قال النووي: "أتى فيه بأشياء حسنة، وأشياء غير حسنة؛ لكون غيرها أقوى منها وأولى"[23].

3-أبو جعفر الطحاوي (رحمه الله): وله كتاب: "مشكل الآثار"، وهو كتاب متخصص في التعارض بين الأحاديث في المسائل الفقهية، ولا يتعرض لغيرها إلا نادرًا.

4-ابن فورك (رحمه الله): وله كتاب: "مشكل الحديث وبيانه"، وهو متخصص في أحاديث الصفات، وبخاصة ما يوهم منها التشبيه.

5-ابن الجوزي (رحمه الله): وله "كشف المشكل".

6-السيوطي (رحمه الله): وله "تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه".

7-عبد الله النجدي (رحمه الله): له كتاب ناقش فيه الأحاديث الصحيحة التي أشكلت على البعض في المجالات الطبية، أو الفلكية، أو العلمية.

و قد يُشكل على بعض الباحثين مصطلح علم الروايات وهو علم يختلف عن علم مختلف الحديث من عدة أوجه، وهي[24]:

1-ربما تعددت الروايات باللفظ دون أن تتعارض في المعنى، وأمَّا المختلف فلا بد فيه من التعارض في المعنى ولو ظاهرًا.

2-ربما نشأ مختلف الحديث من الفهم الخاطئ للحديث، وأمَّا تعدد الروايات فلا ينشأ أبدًا عن سوء الفهم.

3-أن علم الرواية يتناول تعدد الروايات للحديث نفسه، وأمَّا مختلف الحديث فيكون بين حديث وحديث آخر، أو بين حديث وآية، أو بين معقول ومحسوس.

وعلى الرغم أن بعض الكتب المتخصصة لم تحرر الفرق بين المختلف والمشكل بصورة واضحة، فقد وجدت الباحثة أن تحرير الدكتور أسامة خياط للفرق بين مختلف الحديث ومشكله، وما طرحه من موازنة بينهما في كتابه: "مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء"[25] من أوضح ما وقعت عليه عينا الباحثة والفروق بينهما كما يلي:

1-المختلف: تتعارض أحاديثه في الظاهر فقط، إذ إن مدار الاختلاف: التعارض الظاهري فقط.

2-المشكل: ينظر إلى سبب الإشكال فيه، وإزالته؛ بالرجوع إلى الروايات، أو اللغة، أو معناه، وتفسيره، والاختلاف سبب من أسباب الإشكال، (أي: أن الإشكال أسبابه كثيرة، منها: الاختلاف).

3-يقع الاختلاف في الحديث بين حديثين، أمَّا المشكل فيمكن أن يكون في حديث واحد، أو حديثين، أو حديث وآية، أو حديث وأصل شرعي، أو بين حديث وأثر، أو بين حديث وأثر عقلي؛ لذلك كانت شكوك المستشرقين وشبههم تدخل من جانب المشكل بصورة كبيرة[26].

4-أن دفع التعارض وإزالة الاختلاف بين الحديثين لا يتم إلَّا بالقواعد التي حددها علماء هذا الفن، وهي على الترتيب: (قاعدة الجمع - قاعدة النسخ - قاعدة الترجيح - قاعدة التوقف).

5-رفع الإشكال في الحديث يحتاج إلى تأمل، وسعة إدراك.

ويمكن الخروج بعد ذلك بخلاصة: "أنَّ مشكل الحديث هو في الواقع أعمُّ من مختلف الحديث، حيث إنَّ المشكل يشمل المختلف كما يشمل غيره، والمختلف نوع من أنواع مشكل الحديث"[27].

إنَّ الكثيرين من المحدثين لا يرون تسمية هذا العلم بالمختلف؛ لأن الشريعة تامَّة لا تناقض بينها ولا اختلاف، ويفضلون لفظ المشكل؛ لذلك رأت الباحثة أن تبرز أهمَّ أسباب الاختلاف الظاهر، وذلك من قبيل إتمام الفائدة بفهم المختلف، والمشكل، والتثبت من إطلاق الاختلاف على الأحاديث، دون دليل أو مستند.

وترجع أسباب الاختلاف إلى أمرين رئيسين هما[28]:

1-ما يرجع إلى النص النبوي، وقد يسميه البعض: (اختلافا حقيقيا)[29].

2-ما يرجع إلى المتعامل مع النص (اختلاف ظاهري)[30].

1-فأمَّا ما يرجع إلى النص النبوي: فله سببان:

أولهما: التدرج في البيان والتشريع، فقد أُرسل النبي ﷺ لأمة أُميَّة، لا تكاد تنفك عن معتقدها، وإن تبين لها زيفه؛ فكان من الحكمة أن تكون الأحكام الشرعية متدرجةً بحسب حال المخاطبين، وهذا يستلزم وجود النسخ، وما يشمله من ناسخ ومنسوخ؛ لأن أنفسهم أنفس بشرية تحتاج إلى التخلي قبل التحلي.

وثانيهما: ظنية الدلالة، فقد كان في كلام رسول الله ﷺ ما هو واضح جلي لا يلتبس على أحد؛ لأن لسانه لسان عربي فصيح، قال الشوكاني رحمه الله: "اعلم أنَّ الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصد التوسيع على المكلفين؛ لئلا ينحصروا في مذهب واحد... وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تتعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها"[31].

وهذا مظهر من مظاهر مرونة الشريعة الإسلامية وتوسيعها، إلى جانب أنه يفتح المجال للاجتهاد.

2-**وأمَّا ما يرجع إلى المتعامل مع النص**، فهو إمَّا أن يكون تقصيرًا في فهمه للحديث النبوي، بسبب وقوفه عند ظواهر الألفاظ دون البحث في مقاصد الشريعة، أو خطأ في فهمه، وعدم الإحاطة بالقرائن المصاحبة للحديث وحال المتكلم، إضافة إلى منهج القراءة في التصريفات النبوية، أو عدم الإلمام بعلل الحديث.

-طرق رفع التعارض:

القول الذي عليه جماهير أهل العلم في دفع التعارض الظاهر، هو أن يسلك المجتهد أحد الطرق التالية: إما الجمع بين الحديثين: إذا أمكن الجمع بين الحديثين تعيَّن المصير إليه **ولو كان وجه الجمع ضعيفًا**؛ لأن في الجمع عملا بجميع الأدلة. وهذا ما جرى عليه عمل **السلف**[32].

وقال الخطابي رحمه الله تعالى: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر، وأمكن التوفيق بينهما، وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث"[33].

فإن الجمع أولى؛ لأن إعمال الأدلة أولى من إهمالها، والقاعدة الشرعية تقول إعمال الكلام أولى من إهماله. و لا يتقدم على الجمع إلا النسخ إذا كان صريحًا؛ بأن ينص على ذلك الرسول ﷺ، أو الصحابي، أو يثبت بإجماع، ولا ينظر في الجمع، وأوجه الجمع كثيرة، منها: أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين...إلخ[34].

2-النسخ: إن لم يمكن الجمع بين الحديثين، نُظِر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخًا للمتقدم، قال الشافعي (رحمه الله) "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا"[35].

3-الترجيح: إن لم يمكن الجمع، ولم يقم دليل على النسخ، وجب المصير إلى الترجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدليل لا بمجرد الهوى. قال الشوكاني رحمه الله في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين: "إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"[36].

4-التوقف: قال الشاطبي (رحمه الله): "إذا تعارضت الأدلة على المجتهد في أن العمل الفلاني مشروع يتعبد به، أو غير مشروع فلا يتعبد به، ولم يتبين جمع بين الدليلين، أو إسقاط أحدهما بنسخ أو ترجيح أو غيرهما، فقد ثبت في الأصول أن فرضه التوقف، فلو عمل بمقتضى دليل التشريع

من غير مرجح لكان عاملًا بمتشابه، لإمكان صحة الدليل بعدم المشروعية، فالصواب الوقوف عن الحكم رأسًا، وهو الفرض في حقها"[37].

المطلب الثاني: الدلالات التربوية المتضمنة علم الحديث رواية

لم تزل التربية منذ قديم الزمان محط اهتمام العلماء والمفكرين، لاسيما أن موضوعها الأساسي هو الإنسان، بكل جوانبه، وما يحيط به. وقد حَوَتِ السنَّة النبويَّة المنقولة إلينا كلَّ الأصول التربوية التي تُؤَهِّل المربّي لعملية التربية، تارَةً تصريحًا، وأخرى تَلمِيحًا، بالإضافة للأصول العامَّة في الشخصية المسلِمة المربية.

وما كان هذا النقل الأمين للحديث النبوي إلَّا لمّا هيأ الله له مِن خلقه مَن يحفظه، ويحافظ عليه، فعليه مدار الأعمال، ويعد العملي (التطبيقي) للقرآن الكريم.

لقد انبرى لهذا العلم من العلماء مَن شرح هذه الأحاديث، واستنبط منها الفوائد الجلية والقيم السلوكية، وترى الباحثة أنَّ من أبرز ما يثبت علاقة التربية بالحديث النبوي: أن التربية توظف ما أرشدت إليه أحاديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، من إرشادات، وتوجيهات ترسخ أصول الإسلام في الأذهان والقلوب، وتغرس القيم والفضائل بين أفراد المجتمع، وتوجهه الوجهة الجادة، حتى يعود للسنة دورها في بناء حياة معاصرة.

ومن أبرز جهود العلماء في حماية السنة: ما خرجوا به من علم أصول الحديث الذي يهتم بمنهج التعامل مع النص، ثبوتًا، وتوثيقًا، يقول ابن تيمية: "العلم: إما نقل مصدق، أو استدلال محقَّق"[38]، فعلم أصول الحديث: يتناول السند ، وأصول الفقه: يتناول المتن.

ويعتبر علم أصول الحديث عامة من علوم الآلة، التي ينبغي لمن أرد أن يغوص في العلم الشرعي، ويفهم التفسير، والحديث، والفقه، أن يمتلك أدنى المسلمات والقواعد في كل علم من هذه العلوم، ومن أهم الموضوعات في علوم الحديث: علم مختلف الحديث، وهو من أنواع المصطلحات المستهدفة في السنة النبوية، حيث أثار أعداء السنة النبوية قائمة طويلة من الشبهات حولها، وليس هذا مجال بسطها وعرضها، ومن هنا اكتسب مختلف الحديث أهميته.

وقبل أن تتناول الباحثة الدلالات التربوية في بعض أحاديث علم مختلف الحديث، تود الوقوف على بعض الدلالات التربوية لعلوم الحديث عمومًا، والتي تتمثل فيما يلي:

1-الإرشاد إلى الاهتمام بالجانب الاعتقادي عند المسلم، من خلال اعتقاده الجازم بكمال الشريعة الإسلامية، وشمولها لجميع جوانب حياته، بما لا تتعارض فيه الأدلة بعضها مع بعض،

فالله تعالى يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: 2]. يقول الشاطبي في الاعتصام: "فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجات أو التكميليات إلا وقد بينت غاية البيان، نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولًا إلى نظر المجتهد، فإنَّ قاعدة الاجتهاد أيضًا ثابتة في الكتاب والسنة، فلا بد من إعمالها، ولا يسوغ تركها"[39].

2-الاهتمام بالجانب الإيماني: فسنة الابتلاء هي من سنن الله التي لا تتغير، ولا تتبدل؛ ليمحص الله بها من كان على جادة الطريق ومن ضل وتنكب عن الطريق، وتظهر حقيقة هذه السنة في أن الله سبحانه وتعالى يرى مواقف عباده من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، التي ظاهرها الاختلاف، والتضاد، وحقيقتها: مصلحة العباد، والتيسير عليهم، كما سيتبين ذلك بإذن الله عند استعراض بعض الأحاديث المختلفة.

3-الاهتمام بالجانب العقلي، وتنمية التفكير العلمي عن طريق إعمال العقل والفكر، والاستزادة من العلم، والنظر في أحاديث رسول الله ﷺ، وفهم آيات الكتاب بما لا يدع مجالًا للشك والريب أنها من عند الله جل وعلا، لا اختلاف بينها، ولا تعارض مخلًّا يجعل العبد يتعبد الله على الصورة الصحيحة التي أمر بها، ووضع القوانين والقواعد الحديثية التي يسير المسلم وفقها؛ لينظر في الحديث، ويتعامل معه، وهذا الجانب من أهم الجوانب التي حرص الإسلام على تنميتها في المسلم؛ كي ينظر بعيني عقله، ويتأمل، ويفحص، ويدرس، ويستنبط، ويخطط، وينفذ، ويرتب المقدمات؛ ليستخلص منها النتائج، فهو يحترم الطاقة العقلية، ويقدرها. يقول التابعي الجليل عروة بن الزبير رحمه الله: "أفضل ما أُعطي العباد في الدنيا: العقل، وأفضل ما أعطوا في الآخرة: رضوان الله عز وجل"[40].

وإذا وُظِّف العقل لفهم مراد الله تعالى فلا تعارض بينه وبين الوحي، يقول ابن تيمية رحمه الله: "ما عُلم بصريح العقل لا يتصور أن يعارض الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال: إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرَّد عن معارضة العقل الصحيح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول!"[41].

4-الاهتمام بالجانب النفسي في التيسير على العباد، ورفع المشقة والحرج عنهم: ويُظهر ذلك الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والاختلاف "فالله سبحانه وتعالى أنزل القرآن العظيم مبرَّأً من الاختلاف والتضاد؛ ليحصل فيه كمال التدبر والاعتبار، فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، فدلَّ معنى الآية على أنه بريء من الاختلاف، فهو يصدّق بعضه بعضًا، ويعضد بعضه بعضًا من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى"[42].

5-الاهتمام بالجانب الأخلاقي والسلوكي: فالمتأمل لما يتضمنه علم الحديث من قواعد وأصول، يستقر في نفسه أهمية الخلق الحسن في نقل الأحاديث، وقبولها، وردها، والتحري والتقصي عن كل شاردة وواردة، ومن هذه الأخلاقيات التي يعمل علم علوم الحديث على أساسها:

- تحريم الكذب فلئن كان الكذب كبيرة من الكبائر في أصله؛ فكيف إذا كان في جنب الله ورسوله ﷺ! وهو يحذر ويقول: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار "[43]؛ لأن حديثه شريعة ودين يعمل بهما.
- كذلك اشتراط العدالة لقبول الأخبار فالله تعالى يقول: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2]، وقد فسرها الطبري (رحمه الله) بقوله: "يعني من العدول، المرتضى دينهم وصلاحهم"[44].
- كذلك تحريم نقل الخبر المكذوب، ونفي رواية المنكر من الأخبار، والاحتياط في تحملها؛ لقوله ﷺ: "سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم"[45].

6-الاهتمام بالجانب الاجتماعي وأسباب ترابطه: ومن أقوى هذه الأسباب: التثبت من صحة الأخبار المنقولة، وإذا كان هذا العلم قد استطاع أن يحقِّق مقصده الأصلي المتمثل في حفظ الأخبار النبوية، فإننا محتاجون إليه في مجال الأخبار التي نتداولها فيما بيننا؛ نظرًا للثورة التواصلية التي يشهدها العالم؛ حيث يستقبل المسلم وابلًا من الأخبار التي تؤثر في الوضع الاجتماعي للأمة؛ مثل: (انتشار الكذب، والخرافة، وقَبُول الشائعات والافتراءات، وتصديق الكاذب، أو تكذيب الصادق، وتخوين الأمين).

7-الاهتمام بالجانب التطبيقي الصحيح للعبادة: ولعل ذلك يبرز من خلال حرص العلماء الأفذاذ على الجمع بين الأحاديث، وإجلاء التعارض الظاهر؛ لتقوم الحجة، ويتبين الحق، ولعل من أبرز العلوم التي تهتم بهذا الجانب: علم مختلف الحديث ومشكله.

8-من أبرز وأقوى الدلالات التربوية في رأي الباحثة: أنه يجب على المربي والمعلم أن ينتبه لتصرفاته، وأقوله؛ فلا تتضارب، ولا تتناقض؛ لأنه محط اقتداء الطالب، فلا يخالف فعله قوله، وإن خالف فعليه التبرير، والتوضيح بما يكفل تحقيق معنى القدوة السليمة والحسنة.

المبحث الثاني: الدلالات التربوية لبعض الأحاديث المختلفة و المشكلة

أولًا: من حديث "الْمَاءُ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ"

درجته:

الحديثان: "إذا بَلَغَ الماء قُلَّتَيْنِ لم يحملِ الْخَبَثَ"[46]، و"الْمَاءُ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ"[47] صحيحان، كما ذكر ذلك صاحب كتاب الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج[48]، وكذلك صاحب كتاب إرواء الغليل[49].

وجه الجمع بين الحديثين[50]:

أصل هذا الحديث كان إجابة من النبي ﷺ "إذْ سُئل عن بئر بضاعة فقيل له: إنه يُطرح فيها لحوم الكلاب، والعذرة، وأوساخ الناس، فقال: "الماء لا ينجسه شيء" يعني ما لم يتغير، أو يغلب عليه -والله أعلم-؛ لأنه قد روي عنه ﷺ: "الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه فغيَّر طعمه أو لونه أو ريحه"[51].

بما أن الحديثين صحيحان ثابتان عن النبي ﷺ فإن العلماء جمعوا بينهما، وأزالوا الاختلاف الظاهر بأن الماء طهور لا ينجسه شيء "على الأغلب والأكثر؛ لأن الأغلب على الآبار والغدران أن يكثر ماؤها"[52]، فما بلغ مقدار القلتين[53] فصاعدًا لا يحمل الخبث، ولا ينجس بملاقاته النجاسة إلَّا أن تتغير أوصافه من ريح، أو طعم، أو رائحة، أمَّا ما دون القلتين فإذا نجس خرج عن الطهارة بالإجماع، فيخص بذلك عموم حديث لا ينجسه شيء، وإن لم يتغير بأن وقعت فيه نجاسة لم تغيره ففي هذه الحالة اختلفت الآراء بين مجيز، وغير مجيز، وبهذا يكون انتفى الاختلاف بين القولين[54].

الدلالات التربوية في الحديث:

1-الاعتدال والاتزان في النظر إلى الأمور، ويظهر ذلك في تحديد الحديث للمقدار الذي ينجس من الماء بلا إفراط ولا تفريط، بحيث إنه لا يهدر الماء لمجرد سقوط قطرة أو قطرتين فيه، ولا تكره النفس على استخدامه وهو متسخ، وإنما عيَّن الشرع مقدارًا به تحدد هل ينجس الماء أو لا، وحدد مقدار القلتين؛ لأن الماء إذا كثر لا يؤثر فيه وقوعُ هذه الأشياء، ولا تغيره، وجوابه لهم: "إن الماء لا ينجسه شيء" يريد الكثير منه، وخرج هذا المعنى من أن صفة ماء بئر بضاعة الغزارة.

2-التيسير والتخفيف على العباد، ويظهر ذلك من أنه لو كان الشيء اليسير ينجس الماء البالغ حد القلتين؛ لوجب توفير ماء بديل، وقد يكون توفيره من الأمر الشاق إمَّا لندرة الماء أو لبعد مكان جلبه.

3-الإرشاد إلى الاهتمام بالناحية الصحية؛ لأن في الحكم الشرعي بعدم تنجس الماء تيسير من الدين في استعمال ذلك الماء في المقاصد الأخرى غير الشرب؛ لأن الغالب في الماء الكثير الملوث والذي لم يتغير أحد أوصافه أن يكون تلوثه زهيدًا، أو لا يؤثر إذا استعمل لغرض غير الشرب، لكن إذا علم المسلم أن ذلك الماء يؤدي إلى مرض أو ضرر ولو استعمل للنظافة وغير الشرب؛ وجب عليه تجنبه ابتعادًا عن إلقاء النفس إلى التهلكة، وحرصًا على ما ينفع، وذلك من الدين.

4-الإرشاد إلى الاقتصاد في الموارد الطبيعية، والمتمثلة في هذا الحديث في الماء، فهو من أجل وأعظم ما يمكن للإنسان المحافظة عليه، ولقد جاء ذكره في كتاب الله وسنة المصطفى مرات عديدة تثبت أهميته، وتبين مواطن استخدامه، وفي التخلص من الماء دون القلتين كلما وقع فيه شيء من النجاسة لم تغيره إسراف في الماء، وإهدار له.

ثانيًا: حديث "أفطر الحاجم والمحجوم"[55]:

درجته:

عن شداد بن أوس ﷺ "أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم، وهو آخذ بيدي - لثماني عشرة خلت من رمضان-، فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وفعله ﷺ من "أنه احتجم وهو صائم"[56]. كلا الحديثين صحيح.

الجمع بين الحديثين:

بمقارنة قول النبي ﷺ بفعله، وباستحضار السيرة النبوية، وسماع الرواة؛ يتبين أن سماع أوس ﷺ من النبي ﷺ كان عام الفتح في السنة الثامنة للهجرة ولم يكن النبي ﷺ محرما، أما الفعل فكان عام حجة الوداع في السنة العاشرة للهجرة؛ لذلك استنتج الشافعي (رحمه الله) أن فعل الرسول ناسخ لقوله؛ لأنه تأخر عنه[57].

الدلالات التربوية:

1-يرشد الإسلام إلى الاهتمام بالناحية الصحية من خلال حثه على التداوي من الأمراض والعلل، وأن ذلك مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن أفضل الطرق التي شرعت في التداوي وطبقها عليه الصلاة والسلام: الحجامة، فهي نوع من أنواع العلاج، أطال ابن القيم رحمه

الله وغيره في إيراد النصوص التي جاءت بالتداوي بها، وهي قديمة العهد وسنة إلهية، طبقها الأنبياء الكرام، وأوصوا بها الناس، وجاء الإسلام فأقر تلك الممارسة، فالرسول ﷺ أحياها بعد موت ذِكْرها، وطبَّقها بأصولها،

2-في الحديث دلالة تربوية علاجية عظيمة، وهي: الاهتمام بأساليب العلاج المختلفة لمختلف الأمراض والعلل والعاهات التي تصيب الإنسان، ومن ضمن هذه الأساليب: الحجامة، فقد خلق الله الداء والدواء، ومن واجب الإنسان المسلم أن يواصل البحث في طلب الدواء النافع لكل مرض يصيبه، حتى يشفيه الله سبحانه وتعالى. وقد سبقت حضارتنا الإسلامية الأصيلة في مجال العلم والتربية الشاملة لما جاء به العلم الحديث.

ثالثًا: حديث "أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً، فَقَالَ: أَسْلَمْتَ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: إني نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ[58] الْمُشْرِكِينَ"[59].

درجته:

"أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً، فَقَالَ: أَسْلَمْتَ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ"، وفعله ﷺ إذ أَهدى إليه كسرى فقَبِل، وأهدى إليه قيصر فقبل[60]. كلا الحديثين صحيح، كما ذكر الألباني في الأدب المفرد[61].

بيان وجه الجمع بين الحديثين:

جمع الإمام الطبري (رحمه الله) بين الخبرين، وذكر أن أحدهما لا يبطل الآخر، فما أهدي إلى المسلمين عامة قَبِله، وما أهدي له خاصة ردَّه، وكذلك تابعه مَن بعده من الصحابة. وقال الخطابي: "وفي رده هديته وجهان، أحدهما: أن يغيظه برد الهدية، فيحمله ذلك على الإسلام، والآخر: أن للهدية موضعًا من القلب. وقد روي "تهادوا تحابوا"، ولا يجوز على النبي ﷺ أن يميل بقلبه إلى مشرك، فردَّ الهدية قطعًا بسبب الميل، والله أعلم"[62].

الدلالات التربوية من الحديث:

1-أن الهدية شعيرةٌ إسلامية عرفها أهل العلم بأنها: عطية بلا اشتراط أو عوض، وقد ورد ذكرها والحث عليها في القرآن والسنة، وهي من أعظم الأسباب التي تعين على إزالة ما في النفوس من شحناء وغير ذلك، وتحبب المؤمنين بعضهم إلى بعض. وفي ممارستها إحياء لهذه الشعيرة الإسلامية.

2-بُعد النظر والحرص على الجماعة، ويتمثل ذلك في ردِّ النبي ﷺ الهدية الخاصة، وقبوله للهدايا العامة، فلعلَّ الشخص المردودة هديته الخاصة بسبب شركه أن يدخل في دين الله تعالى، فليس في دينه سبحانه وتعالى محاباة.

3-عدم التساهل في أمر الشرع والدين، ويظهر ذلك من إجابة النبي ﷺ المباشرة بسؤال الرجل: هل أسلمت؟ وفي هذا ما يقوي شوكة الإسلام وهيبته.

النتائج:

توصل البحث إلى:

1- أنَّ دراسة علم مختلف الحديث ومشكله وتفقّه الباحث التربوي فيه يكسبه ملكات علمية، وشرعية، تؤهله للعمل التربوي في ضوء المصادر الشرعية.
2- أن الأحاديث التي ظاهرها التعارض أو الإشكال مليئة بالدلالات التربوية، بجميع أبعادها النفسية، والصحية، والعقلية، والاعتقادية، والاجتماعية إذا فهم الباحث التربوي كيف يمكن الجمع بينها.
3- القصد من دراسة هذا العلم تربويًّا: تكوين الشخصية العلمية الفطنة المستقلة، والتي تمتلك القدرة على التمييز بين الصالح والطالح.
4- أن الوقوف والتفكر في الدلالات التربوية لعلم مختلف الحديث ومشكله اقتفاء لهدي الصحابة، رضوان الله عليهم، في متابعة النبي صلى الله عليه و سلم.
5- لا بد للباحث في المجال التربوي وللمشتغل به من خلفية علمية شرعية، شاملة لجميع فروع علم الشريعة، من تفسير، وسيرة، وفقه؛ ليتمكن من دفع الاختلاف الظاهر بين الأحاديث.
6- أنَّ في تعلم علم مختلف الحديث ومشكله صونًا للسنة النبوية، ودفاعًا عن حياضها، إذا هوجمت وشُكِّك فيها، لا سيما أن السلف نهجوا هذا النهج منذ عصر قديم، كما فعل ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، والذي كان سبب تأليفه الرد على من طعن في بعض سنة النبي ﷺ.
7- أن الأحاديث التي تصنف ضمن مختلف الحديث ومشكله تتناول أغلب جوانب حياة الإنسان التربوية.
8- بناء على النتيجة السابقة فإنه حري بالمربي والباحث في مجال التأصيل التربوي أنْ يلتمس جوانب الفهم للربط بين الأحاديث ليتيسر له العمل بها.

التوصيات:

بناء على ما تمت دراسته توصي الباحثة بما يلي:

1-تنشيط الأبحاث التي تدرس علوم الآلة من علوم القرآن، وعلوم الحديث، وأصول الفقه، واللغة العربية، واستثمارها تربويًّا، بما يكفل تطبيقها في الدورات، أو المناهج التربوية والتعليمية.

2-ربط المربي بعلوم الآلة عمومًا، وعلوم الحديث خصوصًا، عن طريق دورات تربوية تنظمها الجهات المختصة.

ولا يسع الباحثة عند هذا القدر إلا أن تأمل من الله الغفور الشكور التجاوز عن الزلل، والمجازاة بما هو أهل له.

الهوامش والإحالات:

(1) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 211/2.

(2) السيوطي، الجامع الصغير: حديث رقم (9245)، صحيح.

(3) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: 126/2.

(4) الألباني، صحيح الجامع الصغير و زيادته، حديث رقم (2837)، صحيح.

(5) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: 53/3.

(6) المطيري، حاجة الباحث في أصول التربية الإسلامية لعلوم الحديث.

(7) مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط: 294/1.

(8) الأزهري، تهذيب اللغة: 14/ 48.

(9) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 116/4.

(10) الجرجاني، التعريفات: 61، 62.

(11) ويسمى أيضًا: علم تلفيق الحديث أي: الجمع والتوفيق، القضاة، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده: 5.

(12) ابن منظور، لسان العرب: 91/9.

(13) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 210/2.

(14) ابن منظور، لسان العرب: 91/9.

(15) القاري، شرح نخبة الفكر للقارئ: 362.

(16) ابن منظور، لسان العرب: 356/11.

(17) خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء: 26.

(18) أبو شهبة، الوسيط في علوم و مصطلح الحديث: 441.

(19) العربي، جهود علماء الغرب الإسلامي في دراسة مشكل الحديث العقدي.

(20) الترمذي، سنن الترمذي: 167/11، باب، ومن سورة إذا السماء انشقت، حديث رقم (3261).

(21) البخاري: صحيح البخاري: 203/20، باب: من نوقش الحساب عذب، حديث رقم (6507).

(22) القضاة، علم مختلف الحديث وأصوله وقواعده: 11

(23) النووي، التقريب والتيسير: 196/2.

(24) القضاة، علم مختلف الحديث وأصوله وقواعده: 5.

(25) خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء: 33.

(26) ينظر: الدراسات السابقة.

(27) خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء: 38.

(28) التونسي، مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه: 46.

(29) القضاة، علم مختلف الحديث وأصوله وقواعده: 13.

(30) نفسه، الصفحة نفسها.

(31) الشوكاني، إرشاد الفحول: 257/2.

(32) الشافعي، الرسالة: 341، 342.

(33) الخطابي، معالم السنن: 68/3.

(34) الشوكاني، إرشاد الفحول: 460.

(35) الشافعي، اختلاف الحديث: 487.

(36) الشوكاني، إرشاد الفحول: 263

(37) الشاطبي: الاعتصام: 239.

(38) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير: 48.

(39) الشاطبي، الاعتصام: 305/2.

(40) ابن أبي الدنيا، العقل وفضله: 41.

(41) ابن تيمية، درء تعارض النقل والعقل: 147/1.

(42) نفسه: 2/ 305.

(43) البخاري، صحيح البخاري: 37/5، باب ما يكره من النياحة على الميت، حديث رقم (1291).

(44) الطبري، جامع البيان: 62.

(45) مسلم، صحيح مسلم: 12/1، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، حديث رقم (6).

(46) أبو داود: سنن أبي داود: 17/1، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، حديث رقم (63).

(47) ابن حنبل، المسند: 13/4، حديث رقم (2100).

(48) الغماري، الابتهاج بتخريج أحاديث المناهج: 107.

(49) الألباني، إرواء الغليل: 60/1.

(50) التونسي، مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه: 87.

(51) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 332/1.

(52) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: 336/1.

(53) تقدر القلتين بخمسمائة رطل عراقي. النووي، الأصول والضوابط: 35/1.

(54) وهو نوع من أنواع الاختلاف بين الأحاديث.

(55) الحجامة هي: إخراج الدم من الجلد من غير السبيلين، وكما يقولون: هناك الحجامة وهناك الفصد، والحجامة تكون على قسمين: حجامة سائلة، وحجامة جافة. ابن حجر، بلوغ المرام: 25/8. ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة: 226/3، حديث رقم(1963).

(56) البخاري، صحيح البخاري: 43/4، كتاب الصيد، باب الحجامة للمحرم، حديث رقم (1835).

(57) الشافعي: الأم: 236-238.

(58) الزبد: بفتح الزاي وسكون الموحدة، أي: عطاءهم أو رفدهم. المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: 745/1.

(59) الترمذي، سنن الترمذي: 140/4، كتاب السير، باب ما جاء في قبول هدايا المشركين، حديث رقم (1577).

(60) وقَبِل هدية المقوقس.

(61) البخاري: الأدب المفرد: 151/1.

(62) البغوي: شرح السنة: 106/9.

المراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

2) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.

3) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، 1399هـ.

4) البخاري، محمد إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، 1407هـ.

5) البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 4091هـ.

6) البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، 1403هـ.

7) الترمذين محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1975م.

8) التونسي، الهادي روشو، مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه دراسة نقدية، دار ابن حزم، بيروت، 1431هـ.
9) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، د. ن، د.ب، 1972م.
10) ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، درء تعارض النقل والعقل، تحقيق: محمد رشاد، دار الكنوز، 1391هـ.
11) الجرجاني، علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم البياري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
12) ابن حجر، أحمد بن علي، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1401هـ.
13) ابن حجر، أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد الحميد بن صالح، دار بن حزم، بيروت، 1427هـ.
14) ابن حزم، علي أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، 1404هـ.
15) ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 2001م.
16) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1980م.
17) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، معالم السنن: شرح سنن أبي داود، المطبعة العلمية، حلب، 1932م.
18) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
19) الخطيب، محمد عجاج، السنة النبوية، مكانتها وحفظها وتدوينها، دار الفكر، بيروت، 1430هـ.
20) خياط، أسامة عبد الله، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، دار الفضيلة، الرياض، 1421هـ.
21) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
22) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد، العقل وفضله، تحقيق: لطفي الصغير، دار الراية، الرياض، 1409هـ.
23) السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار العروبة، القاهرة، د.ت.
24) سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم، د. ن، الموصل، 2007م.
25) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض، الرياض، د.ت.
26) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، د.ن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

27) الشافعي، محمد إدريس، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1405هـ.

28) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، 1990م.

29) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: احمد محمد شكر، دار الشعب، مصر، د.ت.

30) الشافعي، محمد بن إدريس، جماع العلم، دار الآثار، مصر، 2002م.

31) الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، 1999م.

32) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، 1424هـ.

33) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من معاني الأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب،1387هـ.

34) عبد الخالق، عبد الغني، حجية السنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1987م.

35) عبد المطلب، إسماعيل رفعت فوزي، مختلف الحديث عند الإمام الشافعي رحمه الله: الريادة، والأسس، والتطبيق، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة بور سعيد، مصر، ع5، 2015م.

36) العواطلي، أمين عبد القادر، مختلف الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء: دراسة تطبيقية في حد السرقة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 2014م.

37) الغماري، عبد الله محمد الصديق، الابتهاج بتخريج أحاديث المناهج، تحقيق: سمير المجدوب، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ.

38) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ.

39) القاري، علي بن سلطان محمد، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم، هيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، د.ت.

40) القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

41) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، 1393هـ.

42) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003م.

43) القضاة، شرف محمود، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عمّان، مج28، ع2، 2001م.

44) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.

45) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م.

46) المحمودي، محمد سرحان علي، منهج البحث العلمي، مركز الخليج للأبحاث، جدة، 2019م.

47) مدرك، خالد بن العربي، جهود علماء الغرب الإسلامي في راسة مشكل الحديث العقدي في القرن السادس الهجري راسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 2009م.

48) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

49) مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبدالقادر، حامد، النجار، محمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، مصر، د.ت.

50) المطيري، سارة هليل خيل الله، حاجة الباحث في أصول التربية الإسلامية لعلوم الحديث، المجلة العلمية بكلية التربية جامعة أسيوط، مصر، مج38، ع11، 2022م.

51) المناوي، عبد الرؤوف بن على، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، 1988م.

52) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1993م.

53) النووي، يحيى بن شرف، الأصول والضوابط، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1986م.

54) ياسين، إسلام حسن محمد، مختلف الحديث بين الشافعي وابن قتيبة: دراسة مقارنة، مجلة الحديث، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور، معهد راسات الحديث النبوي، ماليزيا، ع11، 2016م.

Arabic References

- **al-Qur'ān al-Karī, (in Arabic).**

1) al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, Tahdhīb al-lughah, Ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 2001, (in Arabic).
2) al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Ṣaḥīḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr & ziyāyadatuhu, Ed. Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1408, (in Arabic).
3) al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Irwā' al-ghalīl fī takhrīj Manār al-Sabīl, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1399, (in Arabic).

4) al-Bukhārī, Muḥammad Ismāʿīl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Muṣṭafá Dīb al-Bughā, Dār Ibn Kathīr, Bayrūt, 1407, (in Arabic).
5) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, al-adab al-mufrad, Ed. Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 4091, (in Arabic).
6) al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Masʿūd, sharḥ al-Sunnah, Ed. Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, Muḥammad Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī, Dimashq, 1403, (in Arabic).
7) altrmdhyn Muḥammad ibn ʿĪsá, Sunan al-Tirmidhī, Ed. Aḥmad Muḥammad Shākir, & ākharīn, Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, Miṣr, 1975, (in Arabic).
8) al-Tūnisī, al-Hādī Rūshū, mukhtalif al-ḥadīth & juhūd al-muḥaddithīn fīhi dirāsah naqdīyah, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1431, (in Arabic).
9) Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr, Ed. ʿAdnān Zarzūr, D. N, D. b, 1972, (in Arabic).
10) Ibn Taymīyah, Aḥmad ʿAbd al-Ḥalīm, Dar' Taʿāruḍ al-naql & al-ʿaql, Ed. Muḥammad Rashād, Dār al-Kunūz, 1391, (in Arabic).
11) al-Jurjānī, ʿAlī, altʿryfāt, Ed. Ibrāhīm albyāry, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, (in Arabic).
12) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Qawl almsdd fī al-dhabb ʿan al-Musnad lil-Imām Aḥmad, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Qāhirah, 1401, (in Arabic).
13) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, nukhbah al-Fikr fī muṣṭalaḥ ahl al-athar, al-muḥaqqiq: ʿAbd al-Ḥamīd ibn Ṣāliḥ, Dār ibn Ḥazm, Bayrūt, 1427, (in Arabic).
14) Ibn Ḥazm, ʿAlī Aḥmad, al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, 1404, (in Arabic).
15) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad, Musnad Aḥmad, Ed. Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, Mu'assasat al-Risālah, 2001, (in Arabic).
16) Ibn Khuzaymah, Muḥammad ibn Isḥāq, Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah, Ed. Muḥammad Muṣṭafá al-Aʿẓamī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1980, (in Arabic).
17) al-Khaṭṭābī, Ḥamad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm, Maʿālim al-sunan : sharḥ Sunan Abī Dāwūd, al-Maṭbaʿah al-ʿIlmīyah, Ḥalab, 1932, (in Arabic).
18) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Jāmiʿ li-akhlāq al-Rāwī & ādāb al-sāmiʿ, Ed. Maḥmūd al-Ṭaḥḥān, Maktabat al-Maʿārif, al-Riyāḍ, 1403, (in Arabic).

19) al-Khaṭīb, Muḥammad ʿAjjāj, al-Sunnah al-Nabawīyah, makānatuhā & ḥifẓuhā & tadwīnuhā, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1430, (in Arabic).

20) Khayyāṭ, Usāmah ʿAbd Allāh, mukhtalif al-ḥadīth bayna al-muḥaddithīn & al-uṣūlīyīn al-fuqahā', Dār al-Faḍīlah, al-Riyāḍ, 1421, (in Arabic).

21) Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath ibn Isḥāq, Sunan Abī Dāwūd, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā, Bayrūt, (in Arabic).

22) Ibn Abī al-Dunyā, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, al-ʿaql & faḍlihi, Ed. Luṭfī al-Ṣaghīr, Dār al-Rāyah, al-Riyāḍ, 1409, (in Arabic).

23) al-Sibāʿī, Muṣṭafá, al-Sunnah & makānatuhā fī al-tashrīʿ al-Islāmī, Dār al-ʿUrūbah, al-Qāhirah, (in Arabic).

24) Salāmah, Muḥammad Khalaf, Lisān al-muḥaddithīn, muʿjm yuʿná bi-sharḥ muṣṭalaḥāt al-muḥaddithīn al-qadīmah & al-ḥadīthah wrmwzhm w'shārāthm wshrḥi jumlah min mushkil ʿbārāthm & Gharīb trākybhm & Nādir asālybhm, D. N, al-Mawṣil, 2007, (in Arabic).

25) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawawī, Ed. ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf, Maktabat al-Riyāḍ, al-Riyāḍ, (in Arabic).

26) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr fī aḥādīth al-Bashīr al-Nadhīr, D. N, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, (in Arabic).

27) al-Shāfiʿī, Muḥammad Idrīs, ikhtilāf al-ḥadīth, Ed. ʿĀmir Aḥmad Ḥaydar, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1405, (in Arabic).

28) al-Shāfiʿī, Muḥammad ibn Idrīs, al-umm, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1990, (in Arabic).

29) al-Shāfiʿī, Muḥammad ibn Idrīs, al-Risālah, Ed. Aḥmad Muḥammad Shukr, Dār al-Shaʿb, Miṣr, (in Arabic).

30) al-Shāfiʿī, Muḥammad ibn Idrīs, Jammāʿ al-ʿIlm, Dār al-Āthār, Miṣr, 2002, (in Arabic).

31) al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʿAlī, Irshād al-fuḥūl, Ed. al-Shaykh Aḥmad ʿIzzū ʿInāyat, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1999, (in Arabic).

32) al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd, Jāmiʿ al-Bayān ʿan Ta'wīl āy al-Qur'ān, Ed. ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Dār ʿĀlam al-Kutub, al-Riyāḍ, 1424, (in Arabic).

33) Ibn ʿAbd al-Barr, Yūsuf ibn ʿAbd Allāh, al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭaʾ min maʿānī al-asānīd, Ed. Muṣṭafá ibn Aḥmad al-ʿAlawī, Muḥammad ʿAbd al-kabīr al-Bakrī, Wizārat ʿumūm al-Awqāf & al-Shuʾūn al-Islāmīyah, al-Maghrib, 1387, (in Arabic).

34) ʿAbd al-Khāliq, ʿAbd al-Ghanī, Ḥujjīyat al-Sunnah, Dār al-Wafāʾ lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 1987, (in Arabic).

35) ʿAbd al-Muṭṭalib, Ismāʿīl Rifʿat Fawzī, mukhtalif al-ḥadīth ʿinda al-Imām al-Shāfiʿī raḥimahu Allāh : al-riyādah, & al-usus, & al-taṭbīq, Majallat Kullīyat al-Ādāb, Kullīyat al-Ādāb, Jāmiʿat Būr Saʿīd, Miṣr, ʿ5, 2015, (in Arabic).

36) al-ʿAwāṭilī, Amīn ʿAbd al-Qādir, mukhtalif al-ḥadīth & atharuhu fī ikhtilāf al-fuqahāʾ : dirāsah taṭbīqīyah fī ḥadd al-sariqah, Risālat mājistīr, Kullīyat al-sharīʿah, Jāmiʿat Jarash, al-Urdun, 2014, (in Arabic).

37) al-Ghumārī, ʿAbd Allāh Muḥammad al-Ṣiddīq, al-ibtihāj bi-takhrīj aḥādīth al-Manāhij, Ed. Samīr al-Majdūb, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1405, (in Arabic).

38) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-lughah, taḥqīq, ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1399, (in Arabic).

39) al-Qārī, ʿAlī ibn Sulṭān Muḥammad, sharḥ nukhbah al-Fikr fī muṣṭalaḥ ahl al-athar, Ed. Muḥammad Nizār Tamīm, Haytham Nizār Tamīm, Dār al-Arqam, Bayrūt, (in Arabic).

40) al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn, Qawāʿid al-taḥdīth min Funūn muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001, (in Arabic).

41) Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim, Taʾwīl mukhtalif al-ḥadīth, Ed. Muḥammad Zahrī al-Najjār, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1393, (in Arabic).

42) al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad, al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān, Ed. Hishām Samīr al-Bukhārī, Dār ʿĀlam al-Kutub, al-Riyāḍ, 2003, (in Arabic).

43) al-Quḍāh, Sharaf Maḥmūd, ʿilm mukhtalif al-ḥadīth uṣūlahu & qawāʿidih, Majallat Dirāsāt al-Jāmiʿah al-Urdunīyah, ʿAmmān, V 28, I 2, 2001, (IN ARABIC).

44) Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr, al-rūḥ fī al-kalām ʿalá Arwāḥ al-amwāt & al-aḥyāʾ bi-al-dalāʾil min al-Kitāb & al-sunnah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1395, (in Arabic).

45) Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar, tafsīr al-Qur'ān al-ʿAẓīm, Ed. Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, Dār Ṭaybah lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 1999, (in Arabic).

46) al-Maḥmūdī, Muḥammad Sarḥān ʿAlī, Manhaj al-Baḥth al-ʿIlmī, Markaz al-Khalīj lil-Abḥāth, Jiddah, 2019, (in Arabic).

47) Madrak, Khālid ibn al-ʿArabī, Juhūd ʿulamā' al-Gharb al-Islāmī fī rāsh mushkil al-ḥadīth al-ʿaqadī fī al-qarn al-sādis al-Hijrī rāsh taḥlīlīyah naqdīyah, uṭrūḥat duktūrāh, Kullīyat al-Daʿwah & uṣūl al-Dīn, Jāmiʿat Umm al-Qurá, al-Saʿūdīyah, 2009, (in Arabic).

48) Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, Ṣaḥīḥ Muslim, Ed. Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, (in Arabic).

49) Muṣṭafá, Ibrāhīm, al-Zayyāt, Aḥmad, ʿAbd-al-Qādir, Ḥāmid, al-Najjār, Muḥammad, al-Muʿjam al-Wasīṭ, Majmaʿ al-lughah al-ʿArabīyah, Dār al-Daʿwah, Miṣr, (in Arabic).

50) al-Muṭayrī, Sārah Hulayyil khayl Allāh, ḥājah al-bāḥith fī uṣūl al-Tarbiyah al-Islāmīyah li-ʿUlūm al-ḥadīth, al-Majallah al-ʿIlmīyah bi-Kullīyat al-Tarbiyah Jāmiʿat Asyūṭ, Miṣr, V 38, I 11, 2022, (in Arabic).

51) al-Munāwī, ʿAbd al-Ra'ūf ibn ʿalá, al-Taysīr bi-sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr, Maktabat al-Imām al-Shāfiʿī, al-Riyāḍ, 1988, (in Arabic).

52) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1993, , (in Arabic).

53) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-uṣūl & al-ḍawābiṭ, Ed. Muḥammad Ḥasan Hītū, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 1986, (in Arabic).

54) Yāsīn, Islām Ḥasan Muḥammad, mukhtalif al-ḥadīth bayna al-Shāfiʿī & Ibn Qutaybah : dirāsah muqāranah, Majallat al-ḥadīth, al-Kullīyah al-Jāmiʿīyah al-Islāmīyah al-ʿĀlamīyah bslānjwr, Maʿhad rāsāt al-ḥadīth al-Nabawī, Mālīziyā, I 11, 2016, (in Arabic).